قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته ؛

وعلى قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن تفعيل صرف المستحقات المالية الكترونيًا ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تلتزم جميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والأجهزة التى لها موازنات خاصة وغيرها من الوحدات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ، وكافة الجهات والهيئات ذات الموازنات المستقلة التى تدرج كرقم واحد بالموازنة العامة للدولة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وفقًا للبرنامج الزمنى الذى يعتمده وزير المالية .

ويستمر العمل بالنظام الدفترى القائم حاليًا إلى جانب نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) إلى حين إتمام استكمال المنظومة .

(المادة الثانية)

يحظر استخراج أوامر دفع الكترونية إلا بعد تسجيل استمارات الصرف وترحيلها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) .

(المادة الثالثة)

على وزارة المالية توفير متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بما يضمن التطبيق السليم وتحقيق الانضباط المالى للموازنة والكفاءة فى استخدام موارد الدولة .

(المادة الرابعة)

على الجهات المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار توفير الموارد البشرية اللازمة للوحدات الحسابية التابعة لها وفقًا للمعايير والقواعد التى تصدرها وزارة المالية فى هذا الشأن .

(المادة الخامسة)

يعرض وزير المالية على مجلس الوزراء تقريراً نصف سنوى بموقف التنفيذ الفعلى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٦ صفر سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٥ نوفمبر سنة ٢٠١٧م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل